

اجتماع الخبراء ضمن مراحل مشروع "تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صون وإتاحة الوصول للتراث الوثائقي الرقمي من أجل التنمية المستدامة"

البيان الختامي والتوصيات

بسم الله الرحمن الرحيم

في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو "تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صون وإتاحة الوصول للتراث الوثائقي الرقمي من أجل التنمية المستدامة" عقدت اللجنة الوطنية بمقرها الكائن بمدينة السادس من أكتوبر اجتماع الخبراء في الفترة من 3 حتى 5 أكتوبر 2021، في ثلاثة محاور:

المحور الأول: "التراث بين الميكروفيلم (المصغرات الفيلمية) والصورة الرقمية"

المحور الثاني: "برنامج ذاكرة العالم وبعض الجوانب التقنية والقانونية لحفظ التراث الرقمي وإتاحته"

المحور الثالث: "التراث الرقمي والتنمية المستدامة"

وعلى مدار ثلاثة أيام انعقدت 6 جلسات حيث شهدت الجلسة الافتتاحية لهذا الاجتماع كلمة أ. سيد موسى الأمين المساعد للجنة الوطنية المصرية لليونسكو، ثم كلمة أ.د هشام عزمي أمين عام المجلس الأعلى للثقافة ورئيس اللجنة التنسيقية للمشروع، ثم كلمة أ.د شريف شاهين عميد كلية الآداب جامعة القاهرة وعضو اللجنة التنسيقية للمشروع.

وقد قام الاساتذة والخبراء في مجالات المحاور الثلاثة بعرض أوراق عمل بلغ عددها 17 ورقة عمل.

وقد شهدت الجلسة الختامية عرض البيان الختامي والتوصيات التي قدمها الخبراء والمشاركون، فضلا عن اقتراح تنظيم ورشتي عمل بعنوان ورشة العمل الأول "سياسات الحفظ طويل الأجل للتراث الرقمي" وورشة العمل الثانية "رقمنة التراث المخطوط بين الصورة الرقمية وتكويد (تشفير النص).

وقد حضر هذا الاجتماع ما يقرب من 40 أستاذا وخبيرا في مجالات التراث الرقمي من الوزارات والهيئات والجهات التالية:

- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- وزارة السياحة والآثار.
- جامعة القاهرة.
- جامعة عين شمس.
- جامعة حلوان.
- جامعة بنى سويف.
- جامعة الأزهر.
- معهد المخطوطات العربية.
- الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.
- مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات.
- معهد دراسات الحضارة الإسلامية (لندن)
- مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي.
- مكتبة الإسكندرية.
- مكتبة مشيخة الأزهر الشريف.
- جامعة مصر

وقد اوصى المشاركون في هذا الاجتماع بالتوصيات التالية:

ما يخص المحور الأول: "التراث بين الميكروفيلم (المصغرات الفيلمية) والصورة الرقمية"

- منح الأولوية لرقمنه التراث المخطوط مع الحفاظ على ما تم نسخه مصغرات فيلمية.
- يمكن العمل بنظم التسجيل الميكروفيلى الحديثة للوثائق المهمة التي تتطلب الحفاظ على سريتها.
- عمل بروتوكولات تعاون بين الهيئات والمؤسسات المصرية المعنية بتراث مصر الثقافي.
- انشاء كيان مستقل يكون مهمته الأساسية التنسيق والتعاون ووضع السياسات الخاصة بحفظ وإتاحة التراث ذات القيمة الثقافية التاريخية.
- صياغة قواعد ارشادية لمشروعات رقمنة المواد التراثية الثقافية يراعى فيها المعايير العالمية والتوفيقية مع الأنظمة المختلفة المعمول بها.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول استراتيجية وأساليب الحفظ طويل الاجل للمواد التراثية الرقمية.
- عقد مجموعة من ورش العمل والبرامج التدريبية المتعلقة بالتحول الرقمي وتشغيل نظم التسجيل الميكروفيلى الحديثة.

ما يخص المحور الثاني: "برنامج ذاكرة العالم."

- النهوض ببرنامج ذاكرة العالم والتسجيل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- القيام بحملة توعوية تثقيفية لبرنامج ذاكرة العالم على مستوى الدولة.
- الاهتمام والعناية بتعبئة استمارة ذاكرة العالم والتدريب على ذلك من قبل خبراء في اليونيسكو.
- اعداد قاعدة بيانات بالهيئات والمؤسسات المعنية بالتراث الثقافي الوثائقي وما لديها للاستفادة منه في التسجيل في ذاكرة العالم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- بذل كل الجهود الممكنة من اجل الاختيار الجيد وفق لمعايير محددة للتراث الثقافي الذي يمكن تسجيله في الذاكرة الوطنية.

- أعداد مواد تعريفية ومطبوعات ارشادية للتعريف برنامج ذاكرة العالم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- إنشاء بوابة على الويب للتعريف بالتراث الوثائقي الوطني.

وفيما يخص الجوانب التقنية

- دعم المشروعات التطبيقية لتشفير النصوص الوثائقية القديمة وفق معايير دولية.
- التأكيد على وضع معايير تقنية لتوثيق التراث الثقافي والوثائقي.

وفيما يخص الجوانب القانونية لحفظ التراث الرقمي وإتاحته

- احترام حق المؤلف الأدبي على مصنفه حيث يتمتع بحق ابدى في نسبة مصنفه دون تعديل او تبديل في المضمون.
- احترام حق الناشر فيما يرقمن باعتبار ان له حقا على الشكل الطباعي لمصنفه
- وضع قانون لحماية التراث يواءم بين مقتضيات الرقمنة والقوانين ذات الصلة.
- اصدار قانون حرية تداول المعلومات تفعيلا للنص الدستوري (مادة 68) لوضع الضوابط العامة للحق في المعلومات ومنها الوثائق الرسمية التي تعد تراث وثائقيًا.

وفيما يخص المحور الثالث: "التراث الرقمي والتنمية المستدامة"

- ضرورة تأمين عمليات الحفظ بطرق تثبت ملكية الوثيقة واصليتها لتأمين التلاعب الذى قد ينتج من خلال عمليات الرقمنة.
- تطوير ارسيفيات الرقمنة لتعزيز الوصول لمجموعات ذاكرة العالم.
- ضرورة تبني المعايير التقنية الدولية التي تعزز من مكانة عمل دراسات متعمقة للتراث العربي المخطوط.
- وضع استراتيجية وطنية رقمية للتسويق والترويج للتراث الوطني الوثائقي.
- التأكيد على أن الحفظ الرقمي ليس هدفا في حد ذاته، وانما ينبغي الاهتمام باتاحة وتعزيز الوصول اليه على نطاق أوسع.